

البراك: إجابات وزير الخارجية عن أسئلة «التحويلات» ناقصة ونحذره من ارتباطه بالقضية والتأثير على مستقبله السياسي



مسلم البراك

صرح النائب مسلم البراك بأنه تلقى إجابة وزير الخارجية الشيخ صباح الخالد عن سؤاله في شأن فضيحة التحويلات الخارجية وأنه بعد فحص الإجابة ومرفقاتها تبين أنها تتكون من 240 ورقة وأن 50٪ من تلك الأوراق لا علاقة لها بالحوالات

وأوضح البراك أنه وإن كانت بعض جوانب الإجابة مفيدة إلا أنه لا يزال هناك نقص يتعين على الوزير استكماله معلناً أنه سوف يوجه سؤالاً جديداً محدداً لاستكمال النقص وإن على الوزير الإجابة عنه سريعاً وأكد البراك أن النقص في الإجابة يثير علامات استفهام كبيرة حول مسؤولية الوزير السياسية في محاولة التغطية على فضيحة التحويلات الخارجية وفي محاولة تضليل

كان الشيخ ناصر المحمد قد أعاد المبالغ التي سحبها من المال العام لحسابه الخاص والشخصي أم لا وبين البراك أيضاً أن الإجابة التي تحقق في البلاغ المقدم ضد الشيخ ناصر المحمد في قضية التحويلات الخارجية يطلب الاستماع إلى أقواله مجدداً على ضوء توافر معلومات جديدة لديه وعودة إلى إجابة وزير الخارجية أكد البراك أن الوزير تعدد أغفال تقديم أي بيانات عن التحويلات التي تمت في الأعوام 2008، 2009، 2010. وأشار إلى أن التحويلات يزيد عددها على 400 تحويل في حين أقر الوزير بوجود نحو 100 تحويل فقط وإن إجابته تعترف بوجود تحويلات تمت للحساب الشخصي والخاص للشيخ ناصر المحمد وإن الإجابة لم تبين ما إذا

من المحتمل أنه تم اصطناعها ومن المحتمل أنه تم اصطناعها

كان الشيخ ناصر المحمد قد أعاد المبالغ التي سحبها من المال العام لحسابه الخاص والشخصي أم لا وبين البراك أيضاً أن الإجابة التي تحقق في البلاغ المقدم ضد الشيخ ناصر المحمد في قضية التحويلات الخارجية يطلب الاستماع إلى أقواله مجدداً على ضوء توافر معلومات جديدة لديه وعودة إلى إجابة وزير الخارجية أكد البراك أن الوزير تعدد أغفال تقديم أي بيانات عن التحويلات التي تمت في الأعوام 2008، 2009، 2010. وأشار إلى أن التحويلات يزيد عددها على 400 تحويل في حين أقر الوزير بوجود نحو 100 تحويل فقط وإن إجابته تعترف بوجود تحويلات تمت للحساب الشخصي والخاص للشيخ ناصر المحمد وإن الإجابة لم تبين ما إذا

السعدون يهني رئيسي «العموم» و«اللوردات» في المملكة المتحدة بالعيد الوطني



أحمد السعدون

بعث رئيس مجلس الأمة أحمد السعدون ببرقية تهنئة إلى رئيس مجلس اللوردات في المملكة المتحدة البارونة دي سوزا ورئيس مجلس العموم جون بيركو وذلك بمناسبة العيد الوطني لبلادهما.

الخليفة: نستغرب قيام بعض المدارس بفرض رسوم على «البدون»



محمد الخليفة

وتتقاضى رسوماً من الطلبة والذين معظم وأغلب عوائلهم وأسره قليلة الدخل ومتواضعة المعيشة. وأضاف الخليفة أن عدم تجاوب إدارة التعليم الخاص مع شكاوى أولياء أمور الطلبة واستمرار المدارس بتقاضى الرسوم هو أمر مرفوض، فهم لا يستطيعون دفع الرسوم العادية ولا حتى رسوم المستشفى فكيف يدفعون رسوماً إضافية على التعليم؟! وأشار الخليفة إلى أن الخطأ تتحملة المدارس نفسها إذا كانت هذه الشريحة قانونية والوزارة تعلم بها فلماذا لا يخاطبون الوزارة لكي يتم احتسابها مع رسوم الصندوق الخيري.

استغرب النائب محمد الخليفة من تعامل وزارة التربية وخصوصاً إدارة التعليم الخاص مع الطلبة غير محددي الجنسية والذين يعلم الجميع بتحمل الدولة تكاليف تعليمهم كاملة، وأضاف: لكن للأسف نجد أن بعض المدارس تفرض رسوماً إضافية بحجة الشريحة أي أن المدارس متميزة، مع العلم بأنها مدارس خاصة أهلية عربية وأسعارها للتعليم موحدة، وكانت هناك نشرة صدرت في الصحافة المحلية منذ زمن الوزير أحمد المليفي بتحديد الرسوم في المدارس الأهلية الخاصة، وقال: ولكن للأسف بعض المدارس لا تلتزم بلائحة الوزارة

العدساني: لا علاقة لنيابة جرائم الآداب باللبس والحريات



رياض العدساني

تنظيم القضاء، مؤكداً أن اللبس لا يشمل القانون لأن اللبس لم يكن جريمة، وهذه النيابة مختصة بالجرائم الأخلاقية فقط.

وأشار أن الهدف من هذا القانون هو توحيد جهة تحقيق جرائم الآداب العامة سواء كانت جنائيات أو جنح، حيث كانت موزعة بين النيابة العامة والإدارة العامة للتحقيقات وهو أمر معمول به في كثير من التشريعات التي صدرت مؤخراً حيث بسطت النيابة العامة سلطاتها التي منحها لها الدستور على الدعوى العمومية سواء كانت في مواد الجنائيات أو مواد الجنح ومنها قانون المطبوعات والنشر، بالإضافة إلى نيابة الأموال العامة ونيابة المخدرات والخمور، موضحاً أنه التشريع بقوانين لإنشاء نيابة جديدة حسب الحاجة يعتبر نوعاً من التنظيم.

وأضاف العدساني أن القانون يهدف إلى تحديد جهة مختصة ومتفرغة في وزارة الداخلية لتولي اتخاذ التدابير اللازمة لمنع ارتكاب جرائم الآداب العامة (الضبط الإداري أو الإجراءات الوقائية) وضبط ما يقع منها وإجراء التحقيقات والتحريات والأبحاث التي تكلف بها من قبل نيابة جرائم الآداب العامة (الضبط القضائي).

وأشار إلى أن تنشأ في وزارة الداخلية إدارة عامة للشرطة مكافئة لجرائم الآداب العامة لتولي اتخاذ التدابير اللازمة لمنع ارتكاب جرائم الآداب العامة، وضبط ما يقع منها وإجراء الآداب العامة، كل ذلك في حدود القانون ويكون لها مدير عام لا تقل رتبته عن عميد يعاونه مساعد أو أكثر وعدد كاف من الضباط ذوي الخبرة والإختصاص المشهود لهم بحسن السيرة والسمعة والأمانة، موضحاً

أكد النائب رياض العدساني أن الاقتراح بقانون بشأن إنشاء نيابة جرائم الآداب العامة وشرطة مكافئتها يعني أن تنشأ نيابة عامة متخصصة تسمى «نيابة جرائم الآداب العامة» تتبع النائب العام ويعين لها رئيس ويلحق بها عدد كاف من وكلاء النائب العام وتتولى التحقيق والتصريف والإدعاء في جنائيات وجنح الآداب العامة المنصوص عليها في قانون الجزاء وأي قانون آخر.

كما أوضح أن القانون لا علاقة له باللبس والحريات الشخصية لأن نيابة جرائم الآداب تتبع القوانين المعمول بها حالياً، مبيناً أنها مستندة على قانون الجزاء رقم 16 لسنة 1960 وقانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية رقم 17 لسنة 1960 والقانون رقم 23 لسنة 1968 بشأن نظام قوة الشرطة والمرسوم بقانون رقم 23 لسنة 1990 في شأن

النملان لإنشاء مستشفى متخصص في الأحمدي



سالم النملان

نص الاقتراح: إنشاء مستشفى به جميع التخصصات المختلفة في محافظة الأحمدية حيث أن المحافظة بها مستشفى واحد لا يسع مستشفى به جميع التخصصات المختلفة في محافظة مبارك الكبير لتقديم الخدمات الصحية به جميع الخدمات الطبية المختلفة لسكان المنطقة حيث أن مستشفى العدان لم يعد قادراً على الاستيعاب الذي يشهد زحمة كبيرة جداً.

ويجب العمل فوراً على افتتاح جميع المستوصفات بعد منتصف الليل لتخفيف الضغط على مستشفى العدان وخدمة المواطنين.

قدم النائب سالم النملان اقتراحاً برغبة جاء في مقدمته: نظراً لما تمثله الخدمات الصحية من أهمية قصوى للمحافظة على صحة الإنسان، الأمر الذي يحتم توفيرها بشكل دائم ومستمر في المناطق السكنية المختلفة في جميع محافظات الكويت، وعدم وجود رعاية صحية متكاملة في منطقة محافظة مبارك الكبير والذي بات أمراً ضرورياً وملحاً لسكان هذه المحافظة ومحافظة الأحمدية ما جعل سكان المنطقة يتحملون عبء التنقل بين المناطق المجاورة للحصول على العلاج المناسب في حالة تعرضهم لأي طارئ صحي، لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة:

الشاهين و«التنمية والإصلاح»: 75 ديناراً عن كل ولد دون حد أقصى للعدد لأصحاب المهن والحرف وجميع العاملين



د.دجعمان الحريش



د.فaisal المسلم



فلاح الصوفاغ



اسامة الشاهين



د.وليد الطجيباتي

المواطنين على مواجهة تكاليف المعيشة المرتفعة الناجمة عن الزيادة المطردة في أسعار السلع والخدمات المختلفة خصوصاً في ظل اضطراب كثير من المواطنين للجوء إلى المدارس والمستشفيات الخاصة ذات التكاليف الباهظة مع تزايد الخدمات الحكومية والمرافق العامة.

خلالها في تأديتها على أن تكون علاوة الأولاد 75 ديناراً عن كل ولد ودون حد أقصى للعدد وذلك كله مع عدم الإخلال بالحقوق المكتسبة للعاملين في الجهات الحكومية قبل صدور هذا القانون بالنسبة إلى من يستحقونه من علاوة اجتماعية وعلاوة اولاد.

وقال النائب أسامة الشاهين: إن هذا الاقتراح يأتي بهدف مساعدة

للمواطنين أصحاب المهن والحرف ولهم يعملون في جميع الجهات علاوة اجتماعية وعلاوة الأولاد. ويصدر مجلس الوزراء بناء على اقتراح المجلس القاري للمنظمة لذلك وتحدد هذه القرارات قيمة كل من العلاوتين المذكورتين وشروط استحقاقهما والمهن والحرف والأعمال والجهات التي تنطبق عليها والمدة التي تستمر الحكومة

قدم النائب أسامة الشاهين واغضاء كتلة «التنمية والإصلاح» د.وليد الطجيباتي ود.فaisal المسلم وفلاح الصوفاغ ود.دجعمان الحريش اقتراحاً بقانون لتعديل المادة (3) من قانون دعم العمالة الوطنية وتشجيعها للعمل في الجهات غير الحكومية.

وجاء نص المادة 3 وفق التعديل كالتالي: «تؤدى الحكومة

قدم النائب أسامة الشاهين واغضاء كتلة «التنمية والإصلاح» د.وليد الطجيباتي ود.فaisal المسلم وفلاح الصوفاغ ود.دجعمان الحريش اقتراحاً بقانون لتعديل المادة (3) من قانون دعم العمالة الوطنية وتشجيعها للعمل في الجهات غير الحكومية.

وجاء نص المادة 3 وفق التعديل كالتالي: «تؤدى الحكومة

يتأسس وفد الأمانة العامة المشارك في الاجتماع السادس عشر للأمناء العاملين الخليجين الكندري: البرلمانات الخليجية تتعاون في مجالات العمل البرلماني وتقيم تدريبات للعاملين فيها لاكتساب الخبرات



علام الكندري

أصحاب المعالي والسعادة الأمناء العاملين لمجلس الشورى والنواب الوطني والأمانة لدول التعاون لدول الخليج العربية والذي سيعقد في الفترة من 22-23 أبريل الجاري في العاصمة البحرينية المنامة أن الموضوع الرئيسي للاجتماع سيتناول تطوير اجتماعات الأمناء العاملين بما يعزز العمل البرلماني المؤسسي بشكل عام سيما أن البرلمانات الخليجية تتعاون ومنذ فترة ليست بالقصيرة في مجالات العمل البرلماني وتقيم تدريبات مشتركة للعاملين فيها بشكل دوري إذ تريد

لموظفيها اكتساب الخبرات والمعلومات على كافة مجالات العمل البرلماني. وأعرب الكندري عن رضاه عن آلية عمل الأمناء العاملين لمجلس الشورى والنواب الوطني والأمانة لدول التعاون لدول الخليج العربية، لافتاً إلى أنها تتطور بشكل يعزز العمل البرلماني للمجالس البرلمانية الخليجية وما للقاءات الدورية والاجتماعات السنوية إلا دليل واضح على الرغبة في هذا التطور.

وأشاد الكندري بال دعم الذي يقدمه اصحاب المعالي رؤساء مجالس الشورى والنواب الوطني والأمانة لدول مجلس

الخليج العربية للأمانة العامة للمجالس البرلمانية الخليجية وحرصهم على تدليل أي صعوبات تواجه عملها، مشيراً إلى أن الأمناء العاملين الخليجين يدركون هذا الدعم والثقة وبيذلون الجهد لتطوير عمل مؤسساتهم البرلمانية.

ويضم الوفد في عضويته الأمين العام المساعد لقطاع البحوث والمعلومات عبدالله جبر الشريف ومدير إدارة شؤون الموظفين ناصر سيف الهدب ورئيس التنسيق والمتابعة مكتب الأمين العام ناصر عبدالقادر العبدالجادر.



امسح واربح فوراً